كيف يُصنع الأثر العميق في أنماط العمل المجتمعي بالتعليم

13 ديسمبر، 2025

جميل هي تلك الركائز التي تعمل عليها وزارة التعليم في نمط عملها المجتمعي والتنموي بصورة حديثة ومؤسسية حيث جاء تركيزها في هذا الجانب على عدة أسس وأركان معتمدة في ذلك على الخارطة الاستراتيجية التي تتمحور حول رؤية شمولية التعليم للجميع المعزز للقيم والمنافس عالميا مما يمكن الأفراد والمجتمعات من اكتساب مهارات ذات جودة عالية إلى جانب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ومنها ضمان وصول التعليم للجميع والاستمرار في رحلة تعليمية يكمن فيها تطوير بيئة مدرسية آمنة وابتكارية معززة للقيم والهوية الوطنية وتحسين تجربة المستفيدين وتحقيق مستوى رضاهم من الخدمة التعليمية المقدمة والعمل على رفع جودة التعليم بتحسين أداء المدارس وتعزيز شراكتها مع المجتمع والعمل على رفع كفاءة الانفاق وتعزيز الاستدامة المالية وتحقيق التميز المؤسسي الذي يتمركز حول تطوير كفاءات الموارد البشرية وتعزيز الثقافة المؤسسية والارتقاء بمستوى التجربة الرقمية وتعزيز الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر .

في هذا المقال سيكون التركيز على نمط العمل المجتمعي والتنموي

الذي انتهجته وزارة التعليم وربطه بمستهدفات رؤية ٢٠٣٠ وما هي مساعيها الحثيثة في رفع مستوى الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية التي تنمي لدى الأفراد والمؤسسات روح الانتماء والمسؤولية وتقديم الدعم للمنظومة التعليمية وكيفية بناء جسور من العلاقة العميقة مع مؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات غير الربحية لتقترب من المؤسسة التعليمية وهي المدرسة لتكون هي الشريك الفاعل والداعم للمنظومة التعليمية في تحقيق أهدافها وتحويل المدرسة إلى قوة مؤثرة قي المجتمع المحلي .

فمنذ تأسيس الإدارة العامة للمسؤولية المجتمعية والعمل التطوعي بوزارة التعليم في عام ١٤٤٥ وهي تنادي وتؤكد بأهمية رفع مساهمة القطاع غير الربحي في التعليم والتدريب وتمكينه من تقديم المبادرات التي تحقق الأثر التنموي والمجتمعي وتعظيم ذلك الأثر في الاستثمار الاجتماعي في طلبة المدارس وتسهيل قيام الشركات والمنظمات غير الربحية بالقيام بواجباتها الاجتماعية للمشاركة في قضايا التعليم وتحسين الكفاءة المالية ورفع جودة التعليم.

وهنا ساستعرض ثلاثة مبادرات مجتمعية نوعية قدمتها وزارة التعليم كنمط لعملها المجتمعي الحديث حيث جعلت المعلم وتأهيله والمنهج وتطويره والبيئة التعليمية وتحسينها وجودة المخرجات وحوكمتها ركائز أساسية ترتبط بأهداف هذه المبادرات التي عززت من مشاركة المجتمع ومؤسساته في التعليم والتعلم وتمكين القطاع الخاص وغير الربحي ورفع مشاركتهم لتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم وأولى هذه المبادرات تأسيس مؤسسة تحمل اسم (فيء) لمنسوبي التعليم والتي يرتكز عملها على تقديم برامج تنموية وخدمات نوعية مالية وصحية واجتماعية بهدف تعزيز الانتماء الوظيفي وبما يسهم في رفع جودة الحياة وتوفير بيئة تعليمية ملائمة للمستفيدين ومن صور خدماتها أندية للمعلمين اجتماعية وثقافية ورياضية ومن برامجها أيضا برنامج الادخار للمساهمة في تنمية ثقافة الادخار وتعظيم العوائد من خلال محفظة إدخارية ذات عوائد محفزة وبرسوم تناقسية كذلك برنامج لرعاية الموهوبين من المعلمين ودعم ورعاية الموظفين الموهوبين واستثمارها داخل المدارس لرفع مستوى نواتج التعلم وبرامج للخدمات الاستشارية لتقديم خدمة اجتماعية ونفسية للمحتاجين ومن برامجها الاهتمام بغرف المعلمين لتكون بيئة صحية جاذبة من حيث تأهيلها وتأثيثها وبرنامج آخر يتعلق بالاقراض وهو مشروع يمكن موظفي التعليم من الاقتراض لسد حاجاتهم الأساسية أو الطارئة منخفض التكاليف وبرنامج يتعلق بتكريم المتقاعدين وتمكين جمعيات

المتقاعدين في مناطق المملكة من الوصول إلى المتقاعدين وتنفيذ برامجهم بالشراكة مع مؤسسة فيء وبرنامج آخر يتعلق بالمدارس الطرفية ودعم الموظفين العاملين في تلك المدارس لزيادة استقرارهم وبرامج إنسانية تتضمن الحالات الصحية الطارئة ودعمها والمرضى المحتاجين وتقديم الخدمات الصحية الضرورية من خلال تمكين الجمعيات الصحية في المناطق من الوصول إلى المستفيدين وخدمتهم وكذلك العمل على تسديد الفواتير الكهربائية المتعثرة والعمل على ترميم منازل الموظفين وغيرها من الخدمات النوعية .

ومن المبادرات التي عملت على تغيير النمط المجتمعي بمنظومة التعليم إطلاق برامج تعليمية بالتعاون مع برنامج (سخاء) لأكثر من اربعة مليار ريال والذي يهدف إلى دعم المجتمع ويستثمر قيمة العطاء لدى الباذلين
وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة المجتمعية وتحويلها إلى فرص تنموية تخلق أثرا مستداما وتنمي وتعظم مشاركة المجتمع المدني وتطوير الفرص التنموية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي ويعد المجال التعليمي أحد المجالات التي تستفيد من برنامج سخاء .

وتأتي مبادرة المدارس المجتمعية التي اطلقتها الوزارة من منطلق المسؤولية المجتمعية تجاه منسوبي وزارة التعليم والمؤسسات التعليمية وتمكين القطاع الخاص وغير الربحي في مشاركة المجتمع في التعليم والتعلم وقد نشأت فكرة المدارس المجتمعية بهدف ترسيخ ثقافة التعاون والتكامل بين القطاع العام والخاص عبر تشجيع وتعزيز الشراكة المجتمعية من خلال إحداث أثر اجتماعي إيجابي يعزز من جودة البيئة التعليمية والمساهمة في بناء وتأهيل المباني التعليمية وترميمها وتستهدف المبادرة إلى إشراك المجتمع في أكثر من ١٦٠ مدرسة على مختلف مناطق المملكة من خلال تنفيذ أعمال التهيئة والترميم والإنشاء للمدارس وفقا لحاجة المدارس مما سيسهم في جودة التعليم وتحسين البيئة المدرسية وتحسين العمر الافتراضي للمباني التعليمية.

ومن هذا المنطلق يبقى الدور على إدارات التعليم في المناطق وإن كانت تقوم بدور كبير في هذا الشأن مشكورة وهناك نماذج يحتذى بها في نوعية المبادرات المجتمعية المقدمة الا أنه مطلوب منها بناء خطة عمل ترصد من خلالها احتياجات مدارسها والمقومات التي يمكن الاستفادة منها وبناء علاقة تشاركية متينة مع القطاع الخاص وغير الربحي لتحقيق أهداف التعليم التنموي فالتعليم في حقيقته هو استثمار استراتيجي في الإنسان علينا أن نوجه موارده لتقديم تعليم

نوعي يصنع مخرجات تضيف قيمة نوعية ويفتح آفاقا جديدة للاستدامة والتنمية ورفع جودته وإعداد جيل معرفي قادر على تحقيق المنجزات.

بقلم : سعيد محمد الباحص